مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع المراة العربية والتشريعات		ا لرقم
	المصدر : المدى	موقع الواب :	البلد العراق
		التاريخ 2012-05-03	العدد و [ص]:

مطالبات باستثناء النساء من اجتثاث البعث تواجه بالرفض

بغداد / اياد التميمي

طالبت الكتلة العراقية البيضاء، هيئة المساءلة والعدالة باستثناء النساء من قانون المساءلة خاصة وان أكثرهن معيلات لعوائلهن. وقال الامين العام للكتلة جمال البطيخ في بيان صحفي تلقت المدى نسخة منه امس إن "طلبنا هذا لم يأت لوجود علاقة للكتلة بأي "مطلوبة"

وفق هذا القانون، لكننا رأينا من منطلق الانسانية ان يتم استثناء هذا الجنس من قانون المساءلة والعدالة .

وأضاف إن "هناك نساء عراقيات شملهن قانون المساءلة والعدالة، لذلك من الضروري أن يتم استثناؤهن، خاصة وان أكثرهن معيلات لعوائلهن."

وشدد البيان على "ضرورة أن تنظر الهيئة لهذا المطلب حتى نراعي الجوانب الإنسانية بحق النساء، مبيناً أن هذا المطلب لا يعني بالضرورة الدفاع عن النساء المتورطات بإراقة دماء عراقيين أو من المنتميات لحزب البعث المنحل، بل هو مطلب إنساني."

بالمقابل رفضت لجنة المساءلة والعدالة البرلمانية هذه المطالب بشكل قاطع معتبرة أن لا فرق بين الرجل والمرأة بارتكاب الجرائم خصوصا التي مارستها النساء ضد نظيراتهن في فترة حكم حزب البعث.

مقرر لجنة المساءلة والعدالة البرلمانية النائب حسين كاظم قال في تصريح للمدى ان قانون المساءلة والعدالة يشمل الجميع بدون استثناء او تمييز.

واستبعد كاظم ان توافق هيئة المساءلة واللجنة بهذه المطالب معتبرا ما ذهب إليه النائب جمال البطيخ وجهة نظر شخصية ولا تمثل أي مطالبات لكتلته.

وعن ترشيح فلاح شنشل لرئاسة هيئة المساءلة والعدالة قال كاظم "نحن في اللجنة ندعم شنشل لشغل هذا المنصب كونه كان في الدورة السابقة رئيس لجنة المساءلة والعدالة البرلمانية ويمتلك معلومات قيمة بهذا الشأن.

وأضاف ان شنشل هو الرجل المناسب في المكان المناسب، معتبرا أن التوافق السياسي لا يقف عائقا امام شنشل كون ان أعضائها موزعون من جميع الكتل السياسية، وأكد كاظم أن فلاح شنشل تم الاتفاق عليه كمرشح لرئاسة الهيئة من قبل التحالف الوطني في آخر اجتماع.

الناشطة في حقوق المرأة هناء أدور اعتبرت المطالبات البطيخ باستثناء النساء شكلية، ولا تمثل اي نوع من الإنصاف في مجتمع سحق المرأة بكل أساليب القمع، وأضافت أدور في تصريح للمدى "أن العدالة ليست في إعفاء نساء مجرمات"، مطالبة البرلمان بإنصاف الشريحة الأكبر في التمثيل على مستوى المشاركة في الحكومة او في المؤسسات الأخرى.

وطالبت أدور البرلمان بأن "ينصف المرأة بالرعاية وان يدعمها في مجالات التنمية والتعليم، رافضة مثل هكذا دعوات معتبرة أن الإنسان بشكل عام حينما يخطأ أو يرتكب جرما يجب أن يحاسب وبما أن هناك نساء مشمولات بهذا القانون فيجب أن يحاسبواب.

وفي سياق ذي صلة، أكد النائب عن كتلة الأحرار حسين علوان أن كتلته رشحت فلاح شنشل لرئاسة هيئة المساءلة والعدالة.

وقال علوان في تصريح صحفي الأربعاء إن "كتلة الأحرار رشحت شنشل لرئاسة هيئة المساءلة والعدالة وستقوم بطرحه على مجلس النواب للتصويت عليه في الجلسات القادمة."

وفشل مجلس النواب العراقي في العاشر من شهر كانون الأول من عام 2009 في التصويت على قائمة قدمتها الحكومة العراقية بأسماء سبع شخصيات لشغل المناصب الرئيسة في الهيئة بعد اعتراضات من قبل كتل سياسية على الأسماء المرشحة، التي كان أبرزها القيادي في حزب الدعوة الإسلامي وليد الحلي.

وكان مجلس الوزراء العراقي قدم مسودة قانون المساءلة والعدالة لغرض إقراره وتطبيقه وهو يقضي بأن يحال على التقاعد كل من كان بدرجة عضو فرع فما فوق في حزب البعث المنحل كما يشمل قرار الاجتثاث من كان بدرجة عضو شعبة فما فوق وثبت عليه أو عليها تهمة ارتكاب جرائم بحق الشعب العراقي مع توصيف تلك الجرائم، كما يحال على التقاعد كل من وصل سن التقاعد وكل من يثبت بحقه ارتكاب الجرائم من المنتسبين إلى الأجهزة الأمنية من رتبة عقيد فما فوق.